لا تدخل إذا الشرطية على الفعل

الفَـــاعِلُ

الْفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيراً وَجْهُهُ» « نِعْمَ الْفَتَى »[1]

لما فَرَغَ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ فى ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتى الكلام على نائبه فى الباب الذى يلى هذا البابَ .

أو شبه الفعل

فأمَّا الفاعل فهو : الاسمُ ، المسند إليه فِعْلٌ ، على طريقة فَعَلَ ، أو شِبْهُهُ ، وحكمه الرَّفع[2] والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّلَ به ، نحو : « يعجِبُنِى أن تَقُومَ » أى : قِيامُكَ .

---

(١) « الفاعل » مبتدأ « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « كمرفوعى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أتى زيد » فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه « منيراً » حال ، وهو اسم فاعل « وجهه » وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى » فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَلَمْ تسأَلِ الأَطْلاَلَ وَالْمُتَرَبَّعَا بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوارِسَ أَرْبَعَا
إِلى الشَّرْى مِنْ وَادِى المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ مَعَالِمُه وَبْلاً وَنَكْبَاء زَعْزَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْـــهُ الْقَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَان وَبُومُ =

فخرج بـ « المسند إليه فعلٌ » ما أسند إليه غيرُهُ ، نحو : « زَيْدٌ أخُوكَ » أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيدٌ قامَ » أو ما هو فى قوة الجملة ، نحو : « زيدٌ قائمٌ غُلاَمُهُ » أو « زيدٌ قائمٌ » أى : هو .

وخرج بقولنا «على طريقةفَعَلَ » ما أسند إليه فعل على طريقةِ فُعِلَ ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » .

= وسيشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة ، ونتعرض هناك للكلام عليها مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى ،

والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفهام المعنى ، وهم لا يحملون ذلك قياسا ، ولا يطردونه فى كلامهم ، ولا يستبيحونه فى حال السعة والتمكن من القول .

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك على ثلاثة أنواع :

الأول واجب ، وذلك فى أفعل الذى على صورة فعل الأمر فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

الثانى كثير غالب ، وهو فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) ومن القليل فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم بن وثيل الرياحى :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل « كفى » وهو قوله « الشيب » غير مجرور بالباء .

والثالث شاذ ، وذلك فيما عدا أفعل فى التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

فالباء فى « بما » زائدة ، وما : موصول اسمى فاعل يأتى ، وهذا بعض تخريجات هذا البيت .

وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفى أو شبهه ، نحو قوله تعالى : (ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجح ، فاحفظ ذلك كله ،

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أقائمٌ الزَّيْدَانِ » ، والصفةُ المشبهةُ ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » والمصدرُ ، نحو : « عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيهَاتَ العَقِيقُ » والظرفُ والجار والمجرور ، نحو : « زيدٌ عندكَ أبُوهُ » أو « فى الدارِ غُلامَاهُ » وأفعلُ التفضيل ، نحو : « مررت بالأفْضَلِ أبُوهُ » فأبوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كمرفوعَىْ أتى — إلخ » .

الظاهر.

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يُشْبِهُ الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أتى زيد » والثانى ما رفع بفعل غير متصرفٍ ، نحو : « نِعْمَ الْفَتَى » ومَثَّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « منيراً وَجْهُهُ » .

* * *

وَبعْدَ فِعْـلٍ فَاعِلٌ ، فَإنْ ظَهَرْ فَهْوَ ، وَإلاَّ فَضَـمِيرٌ اُسْـتَتَرْ(١)

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « فاعل » مبتدأ مؤخر « فإن » شرطية « ظهر » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو » الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب » مثلا ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « وإلا » الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر « فضمير » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفى هذا الحكم خالف الكوفيون ، وهذا هو الذى ذكره =

حُكْمُ الفاعل التأخُّرُ عن رافعه — وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ — نحو : « قَامَ الزيدان ، وزيد قَائِمٌ غُلاَمَاهُ ، وقَامَ زَيْدٌ » ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا تقول : « الزيدان قام » ، ولا « زيد غلاماه قائم » ، ولا « زيد قام » على أن يكون « زيد » فاعلا مُقَدَّماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ فى ذلك كله(١) .

= الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه — إلخ» وثانى الحكمين : أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظاً به ، وإما أن يكون ضميراً مستتراً ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : « وأشار بقوله فإن ظهر — إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع » وليس هذا الحكم مطرداً ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١ ص ٧٨) .

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب فى نحو قول الزباء :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً ... أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

فى رواية من روى « مشيها » مرفوعا ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله — وهو وئيداً الآتى — ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووئيداً : حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » — وكان تقديم الفاعل جائزاً — لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ؟ =

وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الأخيرة — وهى صورة الإفراد — نحو : « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدونَ قَامَ » وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدونَ قَامُوا » ، فتأتى بألِفٍ وَوَاوٍ فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدّ له من مرفوع[1]، فإن ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » أى : هو .

* * *

= ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ماذكروا من وجوه الإعراب، إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « وئيدا » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصلح دليلا .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر :

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ * =

(الثانى) الفعل المبنى للمجهول ، فى نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفى نحو قول الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى أَنِّى وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ« فَازَ الشُّهَدَا »(١)
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ـ بَعْدُ ـ مُسْنَدُ(٢)

مَذْهَبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرٍ — مثنًّى ، أو مجموعٍ — وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع ، فيكون كحالِهِ إذا أسند إلى مفرد ؛ فتقول : « قَامَ الزيدان ، وقَامَ الزيدون ، وقَامَتِ الهنداتُ » ، كما تقول : « قام زيد » ولا تقول على مذهب هؤلاء : « قَامَا الزيدان » ،

(الثالث) « كان » الزائدة فى نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره فى باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلّٰهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الرابع) الفعل المكفوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب إليه سيبويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » فى نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهيي إياك .

(١) « وجرد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « أسندا » أسند : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب بذلك المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كائن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يقال » فعل مضارع مبنى للمجهول « سعدا وسعدوا » قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال . والفعل : مبتدأ « للظاهر ، بعد » متعلقان بمسند الآتى « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ الهندات » فتأتى بعلامة فى الفعل الرافع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً فى موضع رفع به ، والجملة فى موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّمَ ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة — أعنى الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفَّار فى شرح الكِتَابِ — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أُتِيَ فيه بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع(١) ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ الهنداتُ » فتكون الألف والواو والنون حرُوفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء فى « قامت هِندٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب(٢) ، والاسمُ الذى بعد المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قولُه :

---

(١) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعا واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزدشوءة — وأما لحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب .

الثانى : أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلا ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل=

١٤٢ — تَوَلى قِتَالَ ٱلْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَـــدٌ وَحَمِيمُ

= ضميراً متصلا لمؤنث مطلقا ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد .

١٤٢ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْــوَاء ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيــلَةُ الْعَذْرَاء

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْناً وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثَلِيقِ مُقِيـمُ

اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبى « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خـــذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به لتولى ، وقتال مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » الواو حرف عطف حميم : معطوف على مبعد . =

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ... لِ أَهْلِي ؛ فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

═ الشاهد فيه : قوله « وقد أسلماه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلمه مبعد وحميم » . وسيأتى لهذا الشاهد نظائر فى شرح الشاهدين الآتيين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِى بَاعَ يَلْحُونَهُ ... كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الأَوَّلُ

اللغة : « يلوموننى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولا — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومة — بتشديد الواو — « يعذل » العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعوه — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لامه وعذله :

الإعراب : « يلوموننى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليلوم « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموننى . . . أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزدشنوءة .

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذى قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمدانى) :

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنـًا ... أَلْقَحْنَهَا غُـرُّ السَّحَائِبْ

ومثله قول « تميم » وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ ... وَأَقْبَلْنَ رَابَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ═

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله « غر السحائب » فى الأول ، و « رايات الصباح » فى الثانى ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْـــدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَـــهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل فى قوله « ألفيتا » مع كونه مسنداً إلى المثنى الذى هو قوله « عيناك » وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَـــرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِـــيرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل فى قوله «كانا» مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير » ومثله قول الآخر :

نُسِـــيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد فى قوله « نسيا حاتم وأوس » وهذا ـ مع ماأنشدناه من بيت عمرو ابن ملقط ـ يدل على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتى لهذه المسألة شواهد أخرى فى شرح الشاهد ١٤٤ الآتى .

١٤٤ — البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى ، من ولد عتبة بن أبى سفيان .

اللغة : « الغوانى » جمع غانية ، وهى هنا التى استغنت بجمالها عن الزينة « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهى الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين » رأى : فعل ماض ، وهى هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعة الإناث « الغوانى » فاعل رأى « الشيب » مفعول به لرأى « لاح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضى » الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وياء =

فـ « مُبْعَدٌ وحَمِيم » مرفوعان بقوله : « أسلماه » والألف فى « أَسْلَمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِي » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغَوانى » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقولِهِ : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشْعَرَ قولُه « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : «والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

= المتكلم مضاف إليه ، « فأعرض » فعل وفاعل « عنى » ، « بالخدود » جاران ومجروران متعلقان بأعرض « النواضر » صفة للخدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغوانى » فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة فى قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغوانى » كما أوضحناه فى الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَدْرَكْنَهُ خَالاَتُهُ فَخَذَلْنَهُ ... أَلاَ إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لاَ بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذى سبق فى باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصَرُوكَ قَوْمِي ؛ فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... وَلَوَ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

فقد ألحق علامة جمع الذكور ـ وهى الواو ـ بالفعل فى قوله « نصروك » مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومى » .

وقد ورد فى الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فمن ذلك ماجاء فى حديث وائل بن حجر « ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه » وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدور » وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ فى ص ٨٥) ؛ لأن ابن مالك يسمى هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » كما سيقول الشارح .

قليلا إذا جعلْتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذى بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلْتَ الظاهرَ مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلةُ هى التى يعبر عنها النحويون بلغة : « أَكَلُونِى البَرَاغِيثُ » ، وَيُعبِّرُ عنها المصنف فى كتبه بلغة « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ »(١) ، فـ « البراغيث » فاعل « أكلونى » و « ملائكة » فاعل « يتعاقبون » هكذا زعَمَ المصنف.

احكام الفاعل (١) الرفع (٢) لا يستغنى عنه (٣) تأخره عن رافعه (٤) تجرد الفعل (٥) حذف الفعل (٦) تاء التأنيث الساكنة (٧) الاتصال بالفعل.

* * *

وَيَرْفَعُ الْفَاعِـــلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا
كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِى جَوَابِ « مَنْ قَرَا » ؟(٢)

---

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو فى « يتعاقبون » علامة جمع الذكور ، و « ملائكة » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هـذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه فى الموطأ ، وأصله « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو فى « يتعاقبون » ليست علامة على جمع الذكور ، ولـكنها ضمير جماعة الذكور ، وهى فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن ، و « ملائكة » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولـكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ماأجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الـكلام علىهذا الاستدلال تجد الشارح يقول فىآخر تقريره : « هـكذا زعم المصنف » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : « إن الاستدلال بالقطعة التى رواها مالك بن أنس فى الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروى فى رواية أخرى .

(٢) « ويرفع » فعل مضارع « الفاعل » مفعول به ليرفع « فعل » فاعل يرفع « أضمرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمر ونائب فاعله فى محل رفع صفة لفعل « كمثل » الـكاف زائدة ،=

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقاء فاعلِهِ ، كما إذا قيل لك : «مَنْ قَرَأَ»؟ فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحْذَفُ الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) فـ « أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنِ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ] » ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إنْ » أو « إذَا » فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك فى « إذا » قولُه تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) فـ « السماء » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : « إذا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ » وهذا مذهبُ جمهورِ النحويين[1] ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى .

* * *

مثل : خبر لمبتدأ محذوف « زيد » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « فى جواب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » اسم استفهام مبتدأ « قرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح .

والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

=

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي ، إِذَا
كَانَ لِأُنْثَى ، كَـ « أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى »(١)

= فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لايجوز ذلك ، ولو وقع فى الكلام ماظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز فى إن وإذا خاصة ـ من دون سائر أدوات الشرط ـ أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا لسنا فى حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثانى : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلا بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لايجوز أن يتقدم على رافعه ــ فعلا كان هذا الرافع أو غير فعل ــ فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخرى المؤلفين ــ كالعلامة الصبان ــ مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ماقدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتى لنا تحقيقه فى شرح الشاهد ١٥٧ الآتى :

(١) « وتاء » مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث » مضاف إليه « تلى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقـــديره هى يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « الماضى » مفعول به لتلى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضى ، وخبره محذوف « لأنثى » جار ومجرور متعلق بخبر « كان » المحذوف ، أى إذا كان مسنداً لأنثى « كأبت هند الأذى » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أى وذلك كائن كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضى إلى مُؤَنَّث لَحِقَتْهُ تاء ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ ، وَطَلَعَتِ الشمسُ » ، لكن لها حالتان : حالةُ لزُومٍ ، وحالةُ جَوَازٍ ، وسيأتى الكلام على ذلك .

* * *

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ ، أوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ (١)

تلزم تاء التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضىَ فى موضعين :

أحدها : أن يُسنَدَ الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين المؤنث الحقيقىِّ والمجازىِّ ؛ فتقول : « هِنْدٌ قَامَتْ ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ » ، ولا تقول : « قام » ولا « طلع » فإن كان الضمير منفصلا لم يُؤْتَ بالتاء ، نحو : « هِنْدٌ مَاقَامَ إلاَّ هِيَ » .

الثانى : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التأنيث ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ » وهو المراد بقوله : « أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ » وأصْلُ حِرٍ حِرْحٌ ، فحذفت لامُ الكلمة .

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المؤنث

(١) « وإنما » حرف دال على الحصر « تلزم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على تاء التأنيث « فعل » مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ، و « مضمر » مضاف إليه « متصل » نعت لمضمر « أو مفهم » معطوف على مضمر ، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل « ذات » مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ، و « حر » مضاف إليه .

المجازىِّ الظاهرِ ؛ فتقول : « طَلَعَ الشمسُ ، وطَلَعَتِ الشمسُ » ولا فى الجمع ، على ما سيأتى تفصيله .

* * *

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِى نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِىَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»(١)

إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير « إلا » جاز إثباتُ التاء وحَذْفُها ، والأجْوَدُ الإثباتُ ؛ فتقول : «أتى القَاضِىَ بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأجْوَدُ «أتَتْ» وتقول : « قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ » والأجْوَدُ « قَامَتْ » .

* * *

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ ، كَـ« مَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ »(٢)

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعـــل المؤنث بـ« إلا » لم يجز إثباتُ التاء عنـــد الجمهور ، فتقـــول : « ما قَامَ إلاَّ هِنْد ، وما طَلَعَ إلا الشمْسُ » ولا يجـــوز

(١) « وقد » حرف تقليل « يبيح » فعل مضارع « الفصل » فاعل يبيح « ترك » مفعول به ليبيح ، وترك مضاف ، و « التاء » مضاف إليه « فى نحو » جار ومجرور متعلق بيبيح ، « أتى » فعل ماض « القاضى » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أتى مؤخر عن المفعول ، وبنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها ،

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى « فضلا » الآتى ، ومع مضاف ، و « فصل » مضاف إليه « بإلا » جار ومجرور متعلق بفصل « فضلا » فضل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « كا » الكاف جارة لقول محذوف ، وما : نافية « زكا » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « العلا » مضاف إليه .

« مَا قَامَتْ إلاَّ هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إلاّ الشَّمْسُ » ، وقد جاء فى الشعر كقوله :

١٤٥ — * وَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *

---

١٤٥ — هذا عجز بيت لذى الرمة ـ غيلان بن عقبة ـ وصدره :

* طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ ، سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الأَزْمُنُ اللاَّئِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ ؟

اللغة : « النحز » ـ بفتح فسكون ـ الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد « والأجراز » جمع : جرز ـ بزنة سبب أو عنق ـ وهى الأرض اليابسة لا نبات فيها « غروضها » جمع غرض ـ بفتح أوله ـ وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج ، والبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة و ما حوله ، بعلاقة المجاورة « الجراشع » جمع جرشع ـ برنة قنفذ ـ وهو المنتفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الأرض الصلبة ، حتى دق ما تحت غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولهما استحثائى لها على السير بدفعها و نخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهى مما يشق السير فيه ،

الإعراب : « طوى » فعل ماض « النحز » فاعل « والأجراز » معطوف على الفاعل « ما » اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لطوى « فى غروضها » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه « فما » نافية « بقيت » بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء ملغاة « الضلوع » فاعل بقيت « الجراشع » صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل ؛ =

فقول المصنف : « إن الحــذف مُفَضَّل على الإثبات » يُشْعِر بأن الإثبات — أيضاً — جائزٌ ، وليس كذلك(١) ؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثابتٌ فى النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء فى الشعر ؛ فصحيح ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيحٍ ؛ لأن الإثبات قليل جداً .

* * *

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ(٢)

= لأن فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز فى غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ فِى حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمِّ

(١) إن الذى ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه فى هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل ، وهذا هو الذى يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا فى ضرورة الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت « لم يزرنى إلا هند » ، فإن أصل الكلام : لم يزرنى أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذى يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا فى هذا التعليل وفى ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة .

(٢) « والحذف » مبتدأ ، وجملة « قد يأتى » وفاعله المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ ، « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بيأتى « ومع » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مع : ظرف متعلق بوقع الآتى ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه ، وضمير مضاف و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « المجاز » مضاف إليه « فى شعر » جار ومجرور متعلق بوقع الآتى « وقع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

قد تحْذَفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فَصْلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فُلاَنَةُ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضميرِ المؤنث المجازىِّ ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

* * *

= إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجىء فى كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف فى الشعر مع كون الفاعل ضميرا عائدا إلى مؤنث مجازى التأنيث .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائى ، كما نسب فى كتاب سيبويه (١ — ٢٤٠) وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى .

اللغة : « المزنة » السحابة المثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفى القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة فى محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسم لا ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة فى محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى "الأ"رض ، وهى مؤنثة مجازية التأنيث . ويروى :

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من « إبقالها » إلى التاء فى « أبقلت » وحينئذ لا شاهد فيه .

ومثل هذا البيت — فى الاستشهاد به — قول الأعشى ميمون بن قيس :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا =

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ — سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ — كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ(١)

وَالْحَذْفَ فِي « نِعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ(٢)

= ومحل الاستشهاد منه قوله « أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى — على الرواية المشهورة — حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و « جمع » مضاف إليه « سوى » نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم » مضاف إليه « من مذكر » جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « إحدى » مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللبن » مضاف إليه .

(٢) « والحذف » بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة » جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا » فعل وفاعل « لأن » اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد » اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين » خبر « أن » وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا » خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه يأبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولا ؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قَامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قَامَتِ الزيدون »[1] ، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان

(١) الأشياء التى تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، والثانى : اسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيود . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء فى الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز فى كل فعل أسند إلى شىء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسر فى هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفى الكتاب العزيز (وقال نسوة فى المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفى الكتاب الكريم : (غلبت الروم) وتقول جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفى التنزيل . (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

فَبَكَى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى وَالظَّاعِنُونَ إِلَىَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفى التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِى بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

والمذهب الثانى : مذهب أبى على الفارسى ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز فى الفعل الذى يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت فى كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقا لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

=

جَمْعَ تكسير لمذكَّرٍ كالرِّجَالِ ، أو لمؤنث كالهُنُود ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث كالهندات — جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ؛ فتقول : « قَامَ الرجالُ ، وقَامَتِ الرجالُ ، وقَامَ الهنودُ ، وقَامَتِ الهنودُ ، وقَامَ الهنداتُ ، وقَامَتِ الهنداتُ » ؛ فإثبات التاء لِتَأَوُّله بالجماعة ، وحذفها لِتَأَوُّله بالجمع .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ » إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامة لمؤنث ، كالتاء مع [الظاهر] المجازِيِّ التأنيث كلَبِنَةٍ ؛ فكما تقول : « كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ » تقول : « قَامَ الرجالُ ، وقَامَتِ الرجالُ » وكذلك باقى ماتقدم .

وأشار بقوله : « والحذفَ فى نعم الفتاة — إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز فى « نعم » وأخواتها — إذا كان فاعلُها مؤنثاً — إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا ؛ فتقول : « نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ » وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنْسِ ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ جمع التكسيرِ فى جواز إثبات التاء وحَذْفها ، لشبهه به فى أن المقصود به متعددٌ ،

= والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى أربعة أنواع ، وهى اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز فى فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز فى فعله إلا التأنيث ، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشمونى أن يحملوا كلام الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام « سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث » ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملا حسنا ، وهو أن يوافق مذهب أبى على الفارسى ؛ فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحا مستدلا له فى يسر وسهولة .

ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف فى هذا ونحوه حَسَنٌ ، ولكن الإثبات أحسن منه .

* * *

وَالأَصْلُ فِى الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِى الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ(١)

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ(٢)

الأصلُ أن يلى الفاعلُ الفعلَ من غير أن يَفْصِل بينه وبين الفعل فاصِلٌ ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكَّنُ له آخرُ الفعلِ : إن كان ضميرَ متكلمٍ ، أو مخاطبٍ ، نحو : « ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ » وإنما سكنوه كراهَةَ توالِى أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة ؛ فدلّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

والأصلُ فى المفعول أن ينفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلاَ مما سيذكره ؛ فتقول : « ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو » ، وهذا معنى قوله : « وقد يجاء بخلاف الأصل » .

---

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الفاعل » جار ومجرور متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يتصلا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ « والأصل فى المفعول أن ينفصلا » مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الكلام ؛ والأصل فى الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل فى المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يجاء » فعل مضارع مبنى للمجهول « بخلاف » جار ومجرور فى موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل » مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يجى » فعل مضارع « المفعول » فاعل يجى « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يجى المفعولُ قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمُه ، وذلك[1] كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ ، نحو : « أيًّا تَضْرِبْ [أضْرِبْ] » أو اسمَ استفهامٍ ، نحو : « أىَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلا لو تأخر لزم اتصالُه ، نحو : (إيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديمُ ، بخلاف قولك « الدِّرْهَمُ إياه أعطيتك » فإنه لا يجب تقديمُ « إياه » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم فى باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدِّرْهَمُ أعطيتكه ، وأعطيتك إياه » .

---

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه فى ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التى يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام . أو يكون المفعول « كم » الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكت . أو مضافا إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب ، ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم رجل غصبت .

الموضع الثانى : أن يكون المفعول ضميراً منفصلا فى غير باب « سلنيه » و « خلتنيه » اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر ، نحو قوله تعالى : (إياك نعبد ، وإياك نستعين) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل فى المفعول واقعاً فى جواب « أما » وليس معنا ما يفصل بين « أما » والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت « أما » مذكورة فى الكلام نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر . وأما السائل فلا تنهر) أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه (وربك فكبر) فإن وجد ما يكون فاصلا بين « أما » والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر فى ذلك أن « أما » يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة ، كما سيأتى بيانه فى بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ فتقول : « عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ »(١) .

* * *

وَأخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ ، أوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِر(٢)

---

(١) بقيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الأول : أن يكون المفعول مصدراً مؤولا من أن المؤكدة ومعمولها مخففة كانت « أن » أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه) إلا أن تتقدم عليه « أما » نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيداً ، وما أكرم خالداً .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب ـ وذلك أن وكى ـ نحو قولك : يعجبنى أن تضرب زيداً . ونحو قولك : جئت كى أضرب زيداً .

فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيداً ، يجوز أن تقول : وددت لو زيداً تضرب ، ونحو قولك : يعجبنى ما تضرب زيداً ، فيجوز أن تقول : يعجبنى ما زيداً تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوما بجازم ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيداً ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيداً تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم ـ فقلت : زيداً لم تضرب ـ جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بلن عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيداً أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وأخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المفعول » =

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحدِهما بالآخر ، كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما ، ولم تُوجَدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا

وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضُهم تقديمَ المفعولِ فى هذا ونحوِه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ فى الالتباس كما لها غرض فى التبيين (١) .

= مفعول به لآخر « إن » شرطية « لبس » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جزم فعل الشرط « حذر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية « أو » عاطفة « أضمر » فعل ماض مبنى للمجهول « الفاعل » نائب فاعل أضمر « غير » حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لأجل الوقف .

(١) الذى ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس فى شىء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « عمير » - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه؛ فتقول: «أَكلَ موسى الكُمَّثْرَى، وأكلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى (١)» وهذا معنى قوله: «وأخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ».

ومعنى قوله: «أو أُضمر الفاعل غير منحصر» أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فإن كان ضميرًا محصورًا وجب تأخيرُه، نحو: «ما ضَرَبَ زيدًا إلاّ أنَا» (٢).

* * *

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ (٣)

---

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية، وقد تكون لفظية، فالقرينة المعنوية كما فى مثال الشارح، وكما فى قولك: أرضعت الصغرى الكبرى، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا والكمثرى هى الآكل، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك: ضرب موسى الظريف عيسى، فإن «الظريف» تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً، ولو نصب كان موسى منصوباً كذلك.

الثانى: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك: ضرب فتاه موسى، فهنا يتعين أن يكون «فتاه» مفعولا، إذ لو جعلته فاعلا وموسى مفعولا لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز.

الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، وذلك كقولك: ضربت موسى سلمى، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث، فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر.

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه فى مباحث الضمير:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلاّ أَنَا

(٣) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم لأخر «بإلا» جار ومجرور متعلق =

يقول : إذا انحصر الفاعلُ أو المفعولُ بـ « إلاّ » أو بـ « إنَّمَا » وجبَ تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان الحصر بـ « إلاّ » فأما إذا كان الحصر بـ « إنَّمَا » فإنه لايجوز تقديمُ المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصورًا إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ « إلاّ » فإنه يُعرَف بكونه واقعاً بعد « إلا » ؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الفاعلِ المحصور بـ « إنما » قولُك : « إنما ضَرَبَ عمرًا زَيْدٌ » ومثالُ المفعول المحصور بإنَّمَا « إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا » ومثالُ الفاعل المحصور بـ « إلاّ » « ما ضَرَبَ عَمْرًا إلا زيد » ومثالُ المفعول المحصور بإلاّ « ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمرًا » ومثالُ تقدم الفاعل المحصور بـ « إلاّ » قولُك : « ما ضَرَبَ إلا عَمْرٌو زيدًا » ومنه قولُه :

١٤٧ — فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا
عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

= بانحصر الآتى « أو » عاطفة « بإنما » جار ومجرور معطوف على « بإلا » « انحصر » فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « أخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقد » حرف دال على التقليل « يسبق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « إن » شرطية « قصد » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله : =

. . . .

= مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَعْفُو مُقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَىٌّ عَلَى النَّأْىِ قَلْبَهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَامُهَا
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ : لاَ المَاءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا ، وَلاَ يَقْضِى عَلَيْهَا هُيَامُهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة فى أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العينى جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة فى أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التى هى العين على النون فاجتمع فى الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورئم . كما يجوز أن تكون المدة فى الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلا . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهى العلامة ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك فى الإعراب . هذا ، ورواية الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِـلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التى قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يدر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة « الله » فاعل يدرى « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة =

ومثالُ تقديم المفعول المحصور بإلاَّ قولُكَ : « مَا ضَرَبَ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ » ، ومنه قولُه :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ
فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِى كَلاَمُهَا

= الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و « آناء » مضاف إليه ، وآناء مضاف . و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت . وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه . ولا تلتفت لغير هذا من أعاريب . ويجوز نصب عشية على الظرفية ، ويكون « آناء » فاعلا لهيجت . ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة . ويكون « شامها » معطوفا على آناء الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا ، على المفعول . وقد ذهب الكسائى إلى تجويز ذلك استشهاداً بمثل هذا البيت .

والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلك الشارح .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه فى ديوانه ، ولعل السر فى نسبتهم البيت له ذكر « ليلى » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل ماض وفاعل « من ليلى ، بتكليم » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة » مضاف إليه « فما » نافية . زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف مابى كلامها » حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف » على الفاعل ، وهو قوله « كلامها » مع كون المفعول منحصراً « بإلا » وهذا جائز عند الكسائى وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت=

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ « إنَّمَا » لا خلاف فى أنه لا يجوز تقديمُهُ ، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنبارى — أنه لا يخلو : إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمُهُ ؛ فلا يجوز : « مَا ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عَمْراً » فأما قوله : * فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنا[1] * [١٤٧] فأوِّل على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى ماهَيَّجَتْ لَنا » فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور ، وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمُهُ ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ » .

الثانى — وهو مذهب الكسائى — أنه يجوز تقديمُ المحصورِ بـ « إلاّ » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الْجُزُولىُّ ، والشَّلَوْبِينُ — أنه لا يجوز تقديمُ المحصور بـ « إلاّ » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ »[2]

= ونحوه بأن فى « زاد » ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله . وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماض « نحو » فاعل شاع « خاف » فعل ماض « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها « وشذ » فعل ماض « نحو » فاعل شذ « زان » فعل ماض « نوره » نور : فاعل زان ، ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر » مفعول به لزان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =

أى : شاع فى لسان العرب تقـديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر(١) ، وذلك نحو : « خافَ رَبَّهُ عُمَرُ » فـ « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتملَ على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنْوِيّ التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل فى الفاعل أن يَتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو متقدمٌ رتبةً ، وإن تأخَّر لفظاً .

فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ؟ فى ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غلامَهَا جارُ هِنْدٍ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتُهُ التقديم كان كعَوْدِهِ على ما رتبتُهُ التقديمُ ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أى شَذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » فالهاء المتصلة بنَوْر — الذى هو الفاعل — عائدةٌ على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأخِّرٌ لفظاً ، والأصْلُ فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوَّلُوهُ ، وأجازها أبو عبد الله الطُّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعهما المصنف(٢) ، ومما ورد من ذلك قوله :

= بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا   فَلَمْ يَضِرْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما فى ذلك =

١٤٩ — لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا
وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ ، يَنْتَصِرُ

= المحقق الرضى ، قال : والأولى تجويز ماذهبا إليه ، ولكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا . اهـ ، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ — البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير — رضى الله عنهما ! — يرثيه .

اللغة : « طالبوه » الذين قصدوا قتاله « ذعروا » أخذهم الخوف « كاد ينتصر » لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى « رأى » فعل ماض « طالبوه » طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها « مصعباً » مفعول به لرأى « ذعروا » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعل « وكاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو » شرطية غير جازمة « ساعد المقدور » فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب ، والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لامحل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مصعباً » حيث أخر المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة — مما لم يذكره الشارح — قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ

وقول الآخر :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ =

وقوله :

١٥٠ — كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِى ذُرَى المَجْـــد

= وسننشد فى شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتى بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء .

١٥٠ — البيت من الشواهد التى لايعلم قائلها .

اللغة : «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . تقول : كسوت محمداً جبة . كما تقول : ألبست علياً قيصاً «حلمه» الحلم : الأناة والعقل ، وهو أيضاً تأخير العقوبة وعدم المعاجلة فيها «سؤدد» هو السيادة «ورقى» بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد . والمرقاة : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذال - جمع ذروة ، وهى أعلى الشىء .

الإعراب : «كسا» فعل ماض «حلمه» حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا : مفعول أول لكسا . وذا مضاف والحلم مضاف إليه «أثواب سؤدد» أثواب : مفعول ثان لكسا ، وأثواب مضاف وسؤدد مضاف إليه «ورقى» فعل ماض «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندى» مفعول به ومضاف إليه «فى ذرى» جار ومجرور متعلق برقى ، وذرى مضاف ، و «المجد» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «كسا حلمه ذا الحلم ، ورقى نداه ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين ، خلافاً لابن جنى - تبعاً للأخفش ، وللرضى ، وابن مالك فى بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لايبعد - فى هذا البيت - أن يكون الضمير فى «حلمه ، ونداه» عائداً على ممدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد ؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم ؛ إذ ائتسوا به وجعلوه قدوة لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية من هذه الصفة . وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود ؛ فافهم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة ، فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

وقوله :

١٥١ — وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً
مِنَ النَّاسِ أَبْـقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله :

١٥٢ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْـكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَـلْ

---

١٥١ — البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثى مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف بن قصى ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَعَيْنُ أَلاَ ابْـكِى سَيِّدَ النَّاسِ ، وَاسْفَحِى بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِى الدَّمَا

اللغة : « أعين » أراد ياعينى ، لحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التى قبلها « اسفحى » أسيلى وصبى « أنزفته » أنفدت دمعك فلم يبق منه شىء « أخلد » كتب له الخلود ، ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لابقاء لأحد فى هذه الحياة مهما يكن نافعاً لمجموع البشر .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « أن » حرف توكيد ونصب « مجداً » اسم أن ، وجملة « أخلد » مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر أن . وأن معمما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت إخلاد مجد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد « واحداً » مفعول به لأخلد « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقى » فعل ماض « مجده » مجد : فاعل أبقى ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب جواب « لو » « مطعما » مفعول به لأبقى .

الشاهد فيه : قوله « أبقى مجده مطعما » حيث أخر المفعول ـ وهو قوله مطعما ـ عن الفاعل ، وهو قوله « مجده » مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ — البيت لأبى الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقد نسبه ابن =

وقوله :

١٥٣ — جَزَى بَنُوهُ أَبا الْغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

═ جنى إلى النابغة الذبيانى ، وهو انتقال ذهن من أبى الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبيانى قصيدة على هذا الروى .

اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهى ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروى « الكلاب العاديات » - بالدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعادى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وابن مضاف و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه . . عدى » حيث أخر المفعول ، وهو قوله « عدى » وقدم الفاعل ، وهو قوله « ربه » ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ — نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أبا الغيلان » كنية لرجل لم أقف على تعريف له « سنمار » بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومى ، يقال : إنه الذى بنى الخورنق - وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر ، لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : « جزانى جزاء سنمار » قال الشاعر :

جَزَتْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنِ فِعَالِنَا   جَزَاءَ سِنِمَّارٍ ، وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبِ

(انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١٥٩/١ بتحقيقنا) : ═

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نَقَلَ بعضُهم فى هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المَنْعُ .

* * *

= الإعراب : « جزى » فعل ماض « بنوه » فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بجزى « وحسن فعل » الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كما » الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجزى » فعل مضارع مبنى للمجهول « سنمار » نائب فاعل يجزى . و « ما » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا مبينا لنوع « جزى » وتقدير الكلام : جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنمار .

الشاهد فيه : قوله « جزى بنوه أبا الغيلان » حيث أخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الَمْرْءَ رَاجِياً جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ له الأَمْرُ

حيث قدم الفاعل - وهو قوله « أعماله » - على المفعول - وهو قوله « المرء » مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والمحقق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخليق بأن نأخذ به ونعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .